



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٣٩)

منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه
فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى
(مرحلة أولى)

يناير ٢٠٠١

**منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه
في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي .**

بسم الله الرحمن الرحيم

"وجعلنا من الماء كل شيءٍ حي"

صدق الله العظيم

ظهرت في الفترة الحالية الحاجة الماسة إلى استخدام الأمثل للمياه في شتى مجالات الاستخدامات وخصوصا الاستخدامات الزراعية للمياه في الري وبشكل عام فإن الموارد المائية لمصر محدودة في حين أن الاستخدامات والطلب على هذه الموارد مستزايد باستمرار مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى القريب والبعيد لذا تظهر أهمية إجراء هذه الدراسة في قضيتين أساسيتين الأولى أنها تثير نوعا من التحدى بين العرض من الموارد المائية والطلب المتعدد لتلك الموارد والذي يتسم بالتزايد الناتج عن زيادة الطلب على الغذاء وغيره من العوامل التي تسهم في زيادة هذا الطلب وعلى سبيل المثال زيادة السكان وزيادة التحضر وأيضا التوسع في التصنيع والاستخدامات المتعددة الأخرى للموارد المائية في شتى المجالات ، لذلك يعتبر محاولة إيجاد نوع من التوازن بين الموارد المائية والاستخدامات أحد أهم محاور هذه الدراسة لما لها من دور في إمداد متخذى القرار بما يفيد في هذا المجال .

أما القضية الثانية والتي تحاول هذه الدراسة التعرض لها وهى التوصل إلى منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للموارد المائية في قطاع الزراعة وهى المستخدم الرئيسى للموارد المائية ولما لها من دور في إمكانيات التوسع الزراعى الأفقى في الفترة القادمة . وزيادة الأراضي المستصلحة في المناطق المخطط لها وفقا للأولويات وطبقا لخطة الدولة في هذا المجال .

ولقد تضمنت محاور هذه الدراسة إلقاء الضوء على الموارد المائية الحالية في مصر والإمكانيات المستقبلية لتنمية الموارد المائية والاستخدامات المائية المتعددة والتعرف على كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة المصرية ، كما تناولت الدراسة التوجهات المستقبلية للزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ لما لها من ارتباط وثيق الصلة بالاحتياجات المائية في المستقبل ، كما تعرضت الدراسة إلى شرح نموذج التنبؤ بمستوى مياه نهر النيل والفيضان وأيضا تصميم نظام معلومات عن المقننات المائية للمحاصيل الزراعية واستخدامات المياه في الزراعة ، فضلا عن استخدام البرمجة المتعددة الأهداف لترشييد استخدام مياه الري في قطاع الزراعة في مصر .

بالإضافة إلى المحاور السابق ذكرها فإن الدراسة تضمنت التعرف على الدراسات السابقة في هذا المجال والمؤشرات الهامة التي توصلت إليها تلك الدراسات .

كما انتهت الدراسة بملخص لاهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات التي يمكن أن تفيد متخذي القرارات في مجال ترشيد استخدامات المياه في القطاع الزراعى وتحقيق الأهداف التنموية من هذا القطاع والذي يقع عليه عبء كبير في التنمية وخلق فرص عمل حقيقية تسهم في زيادة الناتج القومى في كل من المدى المتوسط والطويل .

كما يود الباحث الرئيسى أيضا أن يتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى فريق البحث من علميين (من داخل المعهد وخارجه) وفنيين على المجهود القيم الذى بذلوه جميعا بروح الفريق حتى ظهر البحث بهذه الصورة وأتمنى أن يحقق البحث الهدف المرجو من أعداده والله ولى التوفيق ،

الباحث الرئيسى

أ.د. محمد محمد الكفراوى

فريق البحث

الباحث الرئيسي

من داخل المعهد

- أ.د. محمد محمد الكفراوي
- أ.د. أماني عمر ذكي عمر
- أ.د. محمد يحيى عبد الرحمن
- أ.د. فتحية زغلول
- أ.د. عفاف نخله
- د. عبد الحميد القصاص
- د. خالد عبد العزيز عطية
- أ. نعايم سعد زغلول
- أ. رمضان عبد المعطى
- أ. أحمد فرج
- أ. هشام شحاته
- أ. سيد دياب

من خارج المعهد

- د. محمود محمد عبد الفتاح
- م. عواطف عبد الفتاح
- أ. منير سعد يوسف

سكرتارية

- مرفت عبد الواحد
- نهلة عوض سيد

المحتويات

٧	المقدمة وهدف الدراسة
١٣	الفصل الأول : الدراسات السابقة
٢٦	الفصل الثانى : تصميم نظام معلومات للمقننات المائية
٥١	الفصل الثالث : الموارد المائية فى مصر
٦٩	الفصل الرابع : التقييم الاقتصادى للمياه فى مصر
١٢٦	الفصل الخامس : نموذج التنبؤ بمستوى مياه النهر وفيضاناته
١٤٤	الفصل السادس : استخدامات المياه فى الزراعة
١٦٧	الفصل السابع : استخدام البرمجة المتعددة الأهداف لترشيد ميا الرى فى قطاع الزراعة
١٩٢	ملخص الدراسة :
٢٠٠	المراجع :
٢٠٤	الملاحق :

المقدمة وهدف الدراسة

منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى

مقدمة :

يتوقف إضافة المزيد من الأراضي الصحراوية فى جنوب الوادى وغيرها من المناطق المستهدفة للاستصلاح على امتداد الأقاليم الزراعية المصرية لتدخل ضمن الأراضي الزراعية فى الاستخدام الاقتصادى على تحقيق وفرا مائيا من مختلف الأنشطة الاقتصادية المستخدمة للمياه وخاصة مياه الري والذي من الممكن أن يأتى من الارتقاء بكفاءة استخدام المياه وإعادة الاستخدام ، والتنمية على المستوى القومى بشكل عام والتنمية الزراعية بصفة خاصة مرهونتان على مقدار ما يتحقق من وفورات من مياه واستخدام أمثل للمياه . فضلا عن ذلك فان تحقيق الوفرة المائى من ترشيد استخدام المياه فى الري يؤدى إلى تحسن فى مواصفات التربة وذلك للحد من مشكلة الغدق والملوحة ومن ثم تزيد قدرة الأرض الاقتصادية .

وتعتبر المياه السطحية فى ظروف سيادة المناخ الجاف فى مصر من أهم الموارد للقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة الزراعة ، وفى الوقت الحالى تواجه مصر خلل بين نمو احتياجات سكانها وتنمية مواردها الأرضية والمائية إلا أن التطويع التكنولوجى والذي يؤدى إلى زيادة الاستخدام للموارد المتاحة المستغلة وغير المستغلة والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية على امتداد مناطق الجمهورية يمكن أن يسهم فى مواجهه هذا الخلل من خلال الارتقاء بكفاءة استخدام المتاح من الموارد المائية المحدودة من مختلف المصادر التقليدية وغير التقليدية وهى المياه السطحية المتدفقة من نهر النيل فى إطار حصة مصر منها ، والمياه الجوفية ، والمياه المعاد استخدامها ، ومياه الأمطار وذلك ماتسعى السياسة الزراعية إلى الوصول إليه .

ويعد تحقيق الاستخدام الأوفى للموارد المائية من أهم مصادر التنمية الزراعية فى ظل الظروف المصرية حيث تقع جميع الأراضي فى الدولة فى منطقة يسودها المناخ الجاف وشديد الجفاف وعلى الجانب الآخر هناك زيادة بشرية مما يؤدى إلى اشتداد الضغوط

على الموارد المائية في مختلف مصدر الطلب على المياه من مختلف القطاعات الاقتصادية وتزداد حدة التنافس للاستعمال الاقتصادي على المياه . وتحاول هذه الدراسة التعرف على العوامل والمتغيرات والمعايير

التي تؤدي الى الارتقاء بكفاءة استخدام الموارد المائية للمساهمة في تحقيق الوفرة المائي اللازم لمواجهة التحديات التنموية . مع وضع منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي .

وعند دراسة مشاكل استخدام الموارد المائية تتأكد العلاقة الارتباطية بين البناء النظري والتطبيقي ومن ثم الالتقاء بين بحوث الأساس وبحوث التطبيق حيث يرتقى البناء النظري بنتائج البحوث التطبيقية التجريبية وتتأكد أيضا صحة البناء النظري . وتتكون الخطوات المنهجية في مجال إدارة واستخدام الموارد لصيغة عامة من الملاحظات العلمية ، والفروض القائمة بين المتغيرات والعوامل ذات العلاقات التوافقية أو التنافسية القابلة للقياس ، ثم توظيف الأدوات التحليلية المناسبة الوصيفة والكمية القياسية لتوصيف وتصنيف وتفسير تلك الظواهر واقتراح التصورات او توجيه الأنظار الى الحلول .

ويعتمد تحقيق الاستخدام الأمثل للمياه على العديد من المحاور التي تتسم بالتداخل والارتباط والتأثير المتبادل فيما بينها وهذه المحاور تشمل كل من المنظور الاجتماعي ، المنظور الاقتصادي ، المنظور السياسي والدولي ، المنظور التكنولوجي ، المنظور البيئي وهذه المحاور سوف تحاول هذه الدراسة أن تستعرضه في أجزائها .

هدف الدراسة : تعتبر الموارد الاروائية النيلية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الزراعة في مصر ويعد نهر النيل المورد الرئيسي للمياه في مصر وتحصل الزراعة على نحو ٨٢% من مياه نهر النيل أما الجزء الباقي من مياه النيل فيستخدم في أغراض عديدة أخرى مثل الشرب والصناعة وتوليد الكهرباء لذلك تستهدف هذه الدراسة الى التعرف على الموارد المائية المتاحة سواء النيلية أو غيرها من المصادر الأخرى واستخداماتها الحالية والمستقبلية وكفاءة هذا الاستخدام ويتطلب ذلك دراسة التركيب المحصولي الحالي واحتياجاته الاروائية لمختلف مناطق الجمهورية (الوجه البحري - مصر الوسطى - مصر العليا)

ودراسة التركيب المحصولي الأوفق والذي يؤدي إلى تعظيم صافي العائد من المورد المائي المستخدم في إنتاج مختلف المزروعات النباتية في مناطق الدراسة وفق منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مجال القطاع الزراعي في مصر ، وذلك في ظل القيود التي تفرضها الموارد المائية المتاحة والقيود الفيزيائية ، كما تستهدف هذه الدراسة أيضا إلى تحديد التركيب المحصولي الأمثل المعظم لصافي الدخل المزرعي وفقا لهذه المنهجية ومقارنة تلك النتائج المتحصل عليها بتلك التي تستهدف معظمه العائد من الوحدة من المورد المائي ثم مقارنة هذه التراكيب بالتركيب المحصولي الراهن وذلك بهدف الوصول إلى الملامح الرئيسية للتركيب المحصولي الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام المورد المائي وتحقيق وفرة فيه يمكن استخدامه في برامج التنمية الأفقية وزراعة المزيد من الأراضي القابلة للاستزراع ، كما تستهدف أيضا هذه الدراسة إلى معرفة هل هنالك تراكيب محصولية أفضل من التراكيب الحالية باستخدام المنهج الجديد تحقق وفرة في المورد المائي وزيادة في الدخل دون أن تتأثر كثيرا المساحات المطلوبة حاليا من المحاصيل المختلفة على مستوى مناطق الدراسة .

تنظيم الدراسة :

احتوت دراسة منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي على سبعة فصول بخلاف المقدمة وهدف الدراسة حيث احتوى الفصل الأول فيها على الدراسات السابقة في مجال هذا البحث وذلك للتعرف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات والتي اهتمت بدراسة كفاءة واقتصاديات المورد المائي الاروائي وعلاقته بالتركيب المحصولي الأوفق في ظل مجموعة من المحددات الفيزيائية فيها كمية المورد المائي المتاح سواء على المستوى القومي أو المستوى الإقليمي واستخدم في ذلك أسلوب البرمجة الخطية وذلك عن طريق دالة هدف تتمثل في تحقيق أعلى دخل زراعي من توليفية من المحاصيل في ظل الموارد المتاحة . واهتمت دراسات أخرى بتعظيم عائد وحدة المورد المائي وتحقيق وفرة في هذا المورد .

أما الفصل الثاني من الدراسة فهو عن تصميم نظام معلومات للمقننات المائية في مصر وهو يهدف إلى التعرف على المعلومات الخاصة بمناسيب وتعارفات النيل أمام وخلف

المواقع الرئيسية ومناسيب المياه والمخزون في بحيرة السد العالي وبما يهدف أهداف خطة التنمية الزراعية وإمداد متخذ القرار بالمعلومات الفورية والتحليلية والمناطق التي بها مخزون من المياه .

أما الفصل الثالث من الدراسة فهو عن الموارد المائية الحالية في مصر ويتناول هذا الجزء من الدراسة التعرف على مصادر العرض للموارد المائية في مصر وهي نهر النيل ومياه الصرف والمعاد استخدامها والمياه الجوفية ومياه الأمطار وهذه المصادر تمثل جانب العرض من المياه المتاحة في مصر للاستخدامات المتعددة لا كما تضمن هذا الفصل أيضا الإمكانات المستقبلية لتنمية الموارد الأروائية في مصر لما لها من علاقة بخطط التنمية الزراعية .

وفي الفصل الرابع والذي تم فيه دراسة التقييم الاقتصادي للمياه في مصر تم التعرف على المناهج المختلفة لتقدير التكلفة والعائد للموارد المائية وذلك لإحاطة الباحثين ومتخذي القرار في مصر بالتطور في مجال الأساليب الكمية لاقتصاديات المياه لمحاولة الاستفادة فيها وتطبيقها .

أما بالنسبة للفصل الخامس من الدراسة فلقد تناول نموذج التنبؤ بمستوى مياه النهر وفيضاناته حيث نعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر ويعتمد عليه في جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية وفي هذا الفصل تم التعرف على الأبحاث التي أجريت للتنبؤ بفيضانات النيل الأسس التي استخدمت هذه التنبؤات وذلك بهدف تحديد الاستخدام الأمثل للمياه في مصر في الخطط المستقبلية وإمداد متخذي القرار بما يفيد تنظيم عرض المياه من إيرادات النيل المتوقعة من خلال التنبؤات التي يمكن الحصول عليها من النماذج الرياضية .

أما في الفصل السادس من الدراسة فلقد استخدمت المياه في الزراعة حيث يمثل الطلب على المياه مجالين رئيسيين هي الاستخدام الاستهلاكي والآخر غير الاستهلاكي ويمثل الأول استخدام المياه في الزراعة والاستخدام الآدمي اليومي واستخدامات الصناعة أما الاستخدامات غير الاستهلاكية فيتمثل في الملاحة النهرية وموازنات المياه واستخدام الموارد المائية في توليد الكهرباء كما تناول الفصل الموازنة بين العرض والطلب على

الموارد المائية في مصر وكفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة المصرية المستخدم الرئيسي للمياه حيث يعتبر الوفرة المائي الذي يمكن أن يوجه للتوسع الزراعي الأفقي من المشاكل الراهنة لذلك يتحتم تنمية الموارد المائية في مصر وترشيد استهلاكها في مختلف الاستخدامات والحد من الفواقد المائية وتخطيط التركيب المحصولي في ظل محدودية الموارد الاروائية المتاحة للقطاع الزراعي وذلك حتى يمكن توفير فائض مائي لمواجهة التوسعات المستقبلية المستهدفة في الأراضي الجديدة .

وفي الفصل السابع من الدراسة والذي تناول استخدام البرمجة الخطية المتعددة الأهداف لترشيد مياه الري في قطاع الزراعة في مصر تم بناء وتشغيل عدة نماذج برمجة رياضية لتطبيق آليات العلوم الحديثة من طرق وأساليب في مجال الزراعة بهدف ترشيد استخدام مياه الري والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة بما يضمن الحصول على أقصى قيمة مضافة لعنصر المياه وتحقيق الأمن الغذائي للمحاصيل الاستراتيجية الرئيسية والوصول الى التكامل بين قطاعي الري والزراعة.

الفصل الأول

الدراسات السابقة